

صندوق الثروة النرويجي قد يسحب استثماراته من الشركات التي تساعد إسرائيل في حرب غزة والأراضي المحتلة



الأربعاء 4 سبتمبر 2024 02:42 م

قد يتعين على صندوق الثروة السيادية النرويجي الذي تبلغ قيمته 1.7 تريليون دولار أن يتخلص من أسهم شركات تنتهك التفسير الجديد الأكثر صرامة لمعايير الأخلاقيات التي وضعتها هيئة مراقبة الصندوق للشركات التي تساعد عمليات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حسب (رويترز).

وقد أرسل مجلس الأخلاقيات التابع لأكبر صندوق ثروة سيادي في العالم خطابا إلى وزارة المالية في الثلاثين من أغسطس، اطلعت عليه رويترز، يلخص التعريف الموسع مؤخرا للسلوك غير الأخلاقي للشركات [] ولم يتم الإبلاغ عن هذا التغيير من قبل []

ولم يحدد الخطاب عدد الشركات التي قد يتم بيع أسهمها أو أسمائها، لكنه أشار إلى أنه سيكون عددا صغيرا، إذا اتبع مجلس إدارة البنك المركزي، الذي له الكلمة الأخيرة، التوصيات التي يقدمها المجلس []

وقالت الشركة إنها حددت بالفعل شركة واحدة لسحب الاستثمارات منها بموجب التعريف الجديد []

وكتب المجلس الرقابي في بيان "يعتقد مجلس الأخلاقيات أن المبادئ التوجيهية الأخلاقية توفر أساسا لاستبعاد عدد قليل من الشركات الأخرى من صندوق معاشات التقاعد الحكومي العالمي بالإضافة إلى تلك المستبعدة بالفعل"، وهو الاسم الرسمي لصندوق الثروة السيادية النرويجي []

كان الصندوق رائداً دولياً في مجال الاستثمار البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG).

فهو يمتلك 1.5% من الأسهم المدرجة في العالم عبر 8800 شركة، وحجمه يحمل تأثيراً []

ومنذ بدء الحرب في غزة في أكتوبر، كانت هيئة مراقبة الأخلاقيات التابعة للصندوق تحقق فيما إذا كانت هناك شركات أخرى تقع خارج إرشادات الاستثمار المسموح بها [] وجاء في الرسالة أن نطاق الاستثناءات "من المتوقع أن يزداد إلى حد ما" بموجب السياسة الجديدة []

ومن بين الشركات التي قد تراقبها الهيئة الرقابية شركة RTX Corp (RTX.N)، يفتح علامة تبويب جديدة، جنرال إلكتريك (GE.N)، يفتح علامة تبويب جديدة و جنرال ديناميكس (GD.N)، يفتح علامة تبويب جديدة، وبحسب منظمات غير حكومية، فإن هذه الشركات تصنع أسلحة تستخدمها إسرائيل في غزة، حيث أسفر هجومها العسكري عن مقتل ما يقرب من 41 ألف فلسطيني []

ولم ترد الشركات على الفور على طلبات التعليق []

وبحسب بيانات الصندوق، بلغت قيمة استثماراته في إسرائيل حتى 30 يونيو 16 مليار كرونة (1.41 مليار دولار)، في 77 شركة، بما في ذلك شركات تعمل في العقارات والبنوك والطاقة والاتصالات [] وتمثل هذه الاستثمارات 0.1% من إجمالي استثمارات الصندوق []

وفيما يتعلق بغزة، يركز المجلس على منتجي الأسلحة في الدول غير المشاركة في معاهدة تجارة الأسلحة، وهي اتفاقية أبرمت عام 2014 بشأن تجارة الأسلحة التقليدية [] وجاء في الرسالة "هذا يتعلق بشكل أساسي بشركات أميركية"، دون تسمية أي منها []

وأضافت أن "هناك عددا قليلا جدا من الشركات ذات الصلة المتبقية في الصندوق" ويرجع ذلك جزئيا إلى أن العديد من الشركات المصنعة للدفاع الأمريكية محظورة بالفعل من إنتاج الأسلحة النووية أو الذخائر العنقودية []

إن القواعد الأخلاقية للصندوق يحددها البرلمان النرويجي []

ويأتي التعريف الأخلاقي المحدث الذي وضعه الصندوق نتيجة جزئياً لرأي أصدرته محكمة العدل الدولية في شهر يوليو بشأن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية []

وقالت الرسالة إن المحكمة اتخذت مواقف بشأن "عدة حقائق جديدة وقضايا قانونية" من شأنها أن تجعل "الشركات التي لها صلة أقل مباشرة بانتهاكات المعايير" تنتهك قواعد الأخلاقيات، دون تقديم أمثلة []

ويستند التعريف الجديد للانتهاكات الأخلاقية إلى قرار محكمة العدل الدولية بأن "الاحتلال نفسه وسياسة الاستيطان الإسرائيلية والطريقة التي تستخدم بها إسرائيل الموارد الطبيعية في المناطق تتعارض مع القانون الدولي"، بحسب الرسالة []

وكان الصندوق قد سحب استثماراته من تسع شركات تعمل في الضفة الغربية المحتلة بموجب سياسته السابقة []

وتشمل عمليات هذه الشركات بناء الطرق والمنازل في المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية والضفة الغربية وتوفير أنظمة المراقبة للجدار الإسرائيلي حول الضفة الغربية []

يقدم مجلس الأخلاقيات توصياته إلى مجلس إدارة البنك المركزي الذي يدير الصندوق []

وكثيراً ما يتبع البنك نصيحة الهيئة الرقابية باستبعاد الشركات، ولكن ليس دائماً []

كما يمكن للبنك أن يخطر الشركة بتغيير سلوكها أو أن يطلب من إدارة الصندوق التعامل معها بشكل مباشر [] ولا يتم تسمية الشركات التي تم تحديدها لسحب الاستثمارات إلا بعد أن يبيع الصندوق أسهمها []

